دراسة تحليلية لسياسة الكويت الخارجية تجاه القضية الفلسطينية

An Analytical Study of Kuwait's Foreign Policy towards the Palestinian Issue

حمود حمد عبيد الرشيدي

طالب ماجستير بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة – جامعة أسيوط

عبدالرحيم خليل

أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة – جامعة أسيوط

عبدالله فيصل

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية التجارة – جامعة أسيوط

المستخلص:

جاءت القضية الفلسطينية في مقدمة القضايا التى تهم السياسة الخارجية الكويتية، ودعت دولة الكويت إلى ضرورة دعم خيارات الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة في التوصل إلى تسوية شاملة وفقا لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما يكفل للشعب حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وقالت الملحق الدبلوماسي عضو وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة تحت البند الخاص بخطاب الكراهية ووفقا لوكالة الأنباء الكويتية– إن ما يحدث في غزة كارثة إنسانية بالدرجة الأولى نتيجة لما يعانيه الشعب الفلسطيني من عدوان مستمر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وسلب لحقوقهم الإنسانية والأساسية. وأشارت إلى أن العالم اليوم في أمس الحاجة لنشر ثقافة السلام والتسامح بين الأديان مشددة على أن ظاهرة رهاب الإسلام تشعل روح الكراهية والعداء بين الشعوب. واستهدفت الدراسة تحليل سياسة الكويت الخارجية تجاه القضية الفلسطينية حيث أن الكويت تعد من أوائل الدول الداعمة للقضية الفلسطينية ولها مواقف متعددة فى مساندة الشعب الفلسطينى.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، القضية الفلسطينية، الكويت

Abstract

The Palestinian issue has been at the forefront of Kuwait's foreign policy concerns. Kuwait has called for the necessity of supporting the choices of the Palestinian people to achieve their legitimate rights through a comprehensive settlement based on the two-state solution and relevant international legitimacy resolutions. This ensures the Palestinian people's right to establish their independent state with its capital in Jerusalem. The diplomatic attache, a member of Kuwait's permanent delegation to the United Nations, stated before the Third Committee of the General Assembly under the item on hate speech, according to the Kuwaiti News Agency, that what is

happening in Gaza is primarily a humanitarian catastrophe resulting from the ongoing aggression by Israeli. The study aimed to analyze Kuwait's foreign policy towards the Palestinian issue, as Kuwait is one of the leading countries supporting the Palestinian cause and has multiple positions in supporting the Palestinian people.

Keywords: Foreign Policy, the Palestinian Issue, Kuwait

المقدمة

أعاد رحيل أمير دولة الكويت التذكير بعمق العلاقات الكويتية – الفلسطينية، ودعم الكويت الثابت لفلسطين وشعبها في شتى المجالات، ورفضها على المستويين الرسمي والشعبي التطبيع مع دولة الاحتلال. وإن الكويت، واحدة من الدول التي ترفض شعبا وحكومة أي اتصال –حتى لو كان فرديا– مع ما تعتبره منذ عشرات السنوات "العدو"، وتذهب عميقا في انتمائها الفاعل والجدي والأصيل لفلسطين. وان تاريخ الكويت المشرف ومواقفها الراسخة تأبى أن تتنكر لقيمها وثوابتها الأصيلة الداعمة للحق العربي الفلسطيني منذ اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي وعبر جميع المراحل. ولقد ردت القوى السياسية الكويتية على تصريحات الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب الذي زعم فيها أن الكويت متحمسة للتطبيع مع دولة الاحتلال، بالقول: "لن تنسى دماء الشهداء وعذابات الأمهات والأطفال والأسرى والجرحى وتضحيات الأجيال طوال عقود القهر والعدوان الصهيوني على فلسطين والقدس الشريف (الجمل، ٢٠١٣، ص١٢).

وتعد دولة الكويت تعتبر من أكبر الداعمين لدولة فلسطين في كافة المنظمات والمحافل الدولية دون استثناء، ايمانا منها بأن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى والمركزية، وهو ما تجلى بالسعي الكويتي الحثيث لدفع العالم للاعتراف بدولة فلسطين. ولقد واصلت الكويت تقديم الدعم المادي والسياسي للقضية الفلسطينية، وفتحت أبوابها للوفود والتجمعات والشخصيات الفلسطينية، وفي الفترة الأخيرة استمرت العلاقات في التحسن، إذ عادت الساحة الكويتية تشكل قاعدة تمد الشعب الفلسطيني بالمال والمواقف السياسية (حسن، ٢٠١٥، ص١٠).

وعلى مدار أكثر من قرن كانت القضية الفلسطينية ولا زالت في مقدمة القضايا العربية التي توليها الكويت اهتماما بالغا وعناية فائقة حتى أصبحت البلاد محط أنظار العالم المعرفة مواقفها حينما تحدث تطورات كبيرة تتعلق بفلسطين وشعبها الشقيق. ويجسد العنوان الإسرائيلي المستمر حاليا على قطاع غزة مثالا حيا لذلك الاهتمام من خلال التصريحات الصادرة عن القيادة السياسية الحكيمة للبلاد والمواقف التي أعلنها أبناء الكويت والمبادرات الإنسانية والاغاثية التي أطلقتها الجهات الحكومية والخاصة وجمعيات النفع العام. وحضرت القضية الفلسطينية خلال العقود الماضية في الخطاب الرسمي والشعبي الكويتي لاسيما بعد النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام

١٩٤٨ إذ كانت الكويت تعبر دائما عن دعمها التام لحقوق الشعب الفلسطيني وإدانتها كل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. ودائما أكدت الكويت على مواقفها الصلبة تجاه القضية الفلسطينية وضرورة التوصل إلى حل عادل وشامل لها في جميع المناسبات المتعلقة بها وفي كل المحافل العربية والإقليمية والدولية التي شاركت فيها (إدريس، ٢٠١٨، ص٣٦).

وفي النظام السياسي الكويتي يمثل مجلس الأمة الكويتي أحد أبرز المؤسسات السياسية التي عرفتها الكويت في تاريخها الحديث نظراً للدور المحوري والهام الذي يلعبه في تدعيم الممارسة الديمقراطية وقد ظهر هذا المجلس في الحياة السياسية الكويتية كأحد أهم نتائج التحول الدستوري الذي شهدته الدولة منذ عام ١٩٦١، حيث تعتبر لجنة الشئون الخارجية من اللجان الدائمة في مجلس الأمة ويدخل من ضمن اختصاصاتها بحث الاتفاقيات الثنائية التي تعقدها دول الكويت مع الدول الشقيقة والصديقة مثل اتفاقيات التعاون القانوني والقضائي وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي والتبادل التجاري وكذلك دراسة اتفاقيات الانضمام إلى معاهدات دولية أو منظمات عالمية، كما تقوم اللجنة باستعراض العلاقات الدولية الكويتية ومناقشة المستجدات على الساحة المحلية والإقليمية والدولية وتنسيق الخطاب السياسي بالتعاون مع وزارة الخارجية وكافة الجهات المعنية في الدولة (طاهر، ٢٠١١، ص٤٣).

فعلى مدى عقود طويلة ودعم الكويت للقضية الفلسطينية بارز لا تخطئه عين من بداية المأساة وحتى يومنا هذا انطلاقا من الروابط التاريخية والقومية والدينية بين البلدين، وقد مرت العلاقة بمحطات عديدة وفقا للتطورات التي طالت القضية الفلسطينية، فقد أكد مجلس الأمة الكويت على دعم الجهود الدولية لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية والسعي لنيل الشعب الفلسطيني حقوقه الشرعية، كما إن الكويت احتضنت الثورة الفلسطينية؛ فحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) انطلقت منها، وأول مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في العالم تأسس فيها، وهي الدولة العربية الوحيدة التي سمحت بالعمل السياسي الفلسطيني على أراضيها، وفق السفير الفلسطيني، ومؤخراً أكد مجلس الأمة الكويتي على رفض سياسة التطبيع مع إسرائيل بشدة (الزبيدي، ٢٠٢١، ص٤٥).

لذلك تعتبر دولة الكويت من الدول الحديثة والآخذة في النمو في مجال العلاقات الدولية من بين الدول التي استقرت مؤسساتها السياسية إلى حد كبير وتطورت بشكل صحي مما جعلها تمتلك مجلس أمة يتمتع بصلاحيات واسعة ومشاركة شعبية كبيرة لذلك له دور كبير في مجال العلاقات الدولية الكويتية ولقد تعددت المؤشرات التي تقي هذه الظاهرة وتنوعت نظراً لاختلاف درجاتها من دولة لأخرى (العجمي، ٢٠٢٠، ص٨٥).

مشكلة الدراسة

استنكرت الكويت اعتداءات العدوان الإسرائيلي الغاشم، وما يقوم به من قصف وحصار وانتهاكات وحشية ودمار ومحاولات للتهجير القسري، التي تجاوزت القيم والأعراف الإنسانية والقوانين والمواثيق الدولية" وخلال افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة، الثلاثاء، أضحت الكويت قيادة وشعبا ومجلس أمة وحكومة، تتابع باهتمام بالغ ما يجري في الأراضي الفلسطينية، لا سيما قطاع غزة، من أحداث دامية. وطالب ولي عهد الكويت بوقف إطلاق النار في غزة، والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية. وأكد على موقف الكويت الثابت تجاه القضية الفلسطينية، مشددا على "تأييد الكويت لكافة الجهود الهادفة للوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وفق الشرعية الدولية. ولقد أكدت الكويت، الأربعاء، أن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يتحقق إلا بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية. وقال بيان لوزراة الخارجية: "انطلاقا من موقف الكويت المبدئي والثابت بدعم خيارات الشعب الفلسطيني لتؤكد مجددا أن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يتحقق الا بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وبالمرجعيات التي استقر عليها المجتمع الدولي وفي مقدمتها إقامة دولته المستقلة ذات السيادة في حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية (البهو، ٢٠١٩، ص٥٥).

وأكد نواب بمجلس الأمة من أعضاء البرلمان العربي ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وعملية" لدعم الشعب الفلسطيني في مواجهة اعتداءات الإحتلال الإسرائيلي مؤكدين أن بيانات الاستنكار والشحب لن تحرر أرضاً ولن تحقن دماءً. وجاء ذلك في تصريحات أدلى بها لوكالة الأنباء الكويتية عضو لجنة الشئون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي. وأكدوا أن دولة الكويت كانت سباقة دائماً في دعم القضية الفلسطينية على المستويات الرسمية والشعبية والبرلمانية كافة لاسيما في ظل الظروف الراهنة التيتمر بها القضية الفلسطينية من "حرب إبادة". واستنكروا الدعم اللوجيستي الذي تقدمه دول غربية للاحتلال الإسرائيلي أمام العالم أجمع مع صمت المجتمع الدولي أمام اعتداءات الإحتلال الإسرائيلي المتواصلة على الشعب الفلسطيني وممتلكاته وبنيته التحتية (مطر، ٢٠٠٩، ص٦٦).

وأكدت الكويت على دعم القضية الفلسطينية ووصفها بأنها "القضية الأولى شعبياً ودبلوماسياً" مشيراً إلى أن للكويت "موقفا مشرفا" لنصرة القضية الفلسطينية والدفاع عن الشعب الفلسطيني. وقالوا إن الكويت قدمت مقترحاً أن يحمل اجتماع البرلمان العربي اليوم عنوان "التضامن مع غزة" نظرا لما يمر به الشعب الفلسطيني من "حرب إبادة". وأضافوا أن "عبارات والاستنكار لا تكفي ولن تحرر أرضا ولن تحقن دماء ولابد من وجود خطوات فعلية وعملية لدعم إخواننا الفلسطينيين في قضيتهم المستحقة". وذكروا أنه يجب علينا جميعا كدول عربية وإسلامية دعم إخواننا

في فلسطين وهم يستحقون ذلك ويجب أن تكون هناك ردة فعل على قدر الحدث" مضيفا أن" هناك دول تدعم الصهاينة ونحن أولى بدعم إخواننا في فلسطين وقطاع غزة (المطيري، ٢٠٢١، ص١١٠).

وبذلك يمكن القول بمدى قدرة مجلس الأمة الكويتي على تعزيز العلاقات الكويتية الفلسطينية على الصعيدين الرسمي والشعبي، حيث إنه منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام ١٩٤٨، مازال المجتمع الكويتي مستمر بدعم القضية الفلسطينية ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى تطور الدور الذي يقوم به مجلس الأمة الكويتي تجاه القضية الفلسطينية متأثراً بالتغيرات الإقليمية والدولية، وبيان عناصر سياسته ومقوماته على الساحتين العربية والفلسطينية وموقفه تجاه القضية الفلسطينية وسياسة التطبيع تجاه إسرائيل. **لذلك تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:**

ما هى سياسة الكويت الخارجية تجاه القضية الفلسطينية؟

أهمية الدراسة

أ ـ الأهمية العلمية:

١) يرى الباحث إن المكتبات العربية والكويتية بالأخص تفتقر إلى موضوع هذه الدراسة ومضمونها وهذا ما جعل الباحث يعمل على تزويد تلك المكتبات بهذه الدراسة .

٢) كما تأتي أهمية الدراسة من كونها تقدم تحليلاً مطولاً لدور المجلس الأمة الكويتي في القضية الفلسطينية وتلقي هذه الدراسة الضوء على مرحلة تاريخية هامة في الحياة السياسية الكويتي وهي مرحلة الديمقراطية حيث تعمل تلك الدراسة على دراسة أثر هذه المرحلة السياسية .

ب ـ الأهمية العملية:

١) تتمحور حول الوقوف على دور مجلس الأمة الكويتي في الوقوف بجانب الفلسطينيين في أزمتها ومن ثم وضع نتائج هذه الدراسة أمام الدارسين والسياسيين، للتتبع أداء مجلس الأمة الكويتي تجاه الشئون الخارجية التي تهم الدولة الكويتية ومن ثم تستلزم مشاركة الجميع في مواجهتها.

٢) كما تبرز أهمية الدراسة حيث إن طبيعة دور سياسة الكويت الخارجية في تقديم الدعم للقضية الفلسطينية والإشكاليات المترتبة على هذا الدور الذي يعتمد على المحددات الهامة في تقييم التجربة الديمقراطية والدستورية الكويتية.

٣) تقديم مقترحات تتعلق بتفعيل دور سياسة الكويت الخارجية في تطوير العلاقات الكويتية الفلسطينية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي وهو توضيح دور سياسة الكويت الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، **ومنه تتفرع الأهداف الفرعية التالية:**

١- تحديد الوسائل الدستورية التي يمكن من خلالها تفعيل دور مجلس الأمة الكويتي في صناعة القرارات السياسية الخارجية.

٢- دراسة أثر العوامل الإقليمية والدولية على دور مجلس الأمة الكويتي تجاه القضية الفلسطينية ومن ثم دراسة المعوقات التي تؤثر على هذا الدور.

٣- دراسة مراحل تطوير القضية الفلسطينية.

الدراسات السابقة

١- **دراسة نقرش، عبد الله مطلق ناصر (٢٠٠٦): دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية،** هدفت الدراسة إلى توضيح دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية، من خلال تقييم أداء المجالس التشريعية الكويتية، وذلك لإظهار مدى فعالية هذا الأداء التشريعي في التأثير على القرارات السياسية الكويتية في مجال علاقاتها الخارجية والأحداث الدولية التي كانت الكويت طرفا في تفاعلاتها وتداعياتها إضاقة لدراسة أهم العوامل التي أثرت على هذا الدور وتطوره خلال المراحل المختلفة لهذا التطور، وخلصت الدراسة إلى أن مجلس الأمة الكويتي يحتل موقعا متميزا في الحياة السياسية الكويتية، انطلاقا من الأهمية التي ترسخت لهذا المجلس مع التطور السياسي والديمقراطي في الكويت منذ استقلالها عام ١٩٦١، ورغم أن هذا الدستور قد فوض صلاحيات الدولة في ممارسة دور معقول في السياسة الخارجية للسلطة التنفيذية إلا أن العرف السياسي الكويتي قد أتاح لمجلس الأمة ممارسة دور معقول في السياسة الخارجية الكويتية وهو ما اتضح من خلال تصديق الاتفاقيات والمعاهدات التي توقعها الحكومة الكويتية وكذلك ممارسة الرقابة على السلوك السياسي الخارجي للكويت.

٢- **دراسة سلامة، رمزي؛ والشمري، حمدان مجزع؛ والمطيري، نايق خلف (٢٠٠٦): مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية، دوليا وإقليمياً وعربياً وإسلامياً،** هدفت الدراسة إلى إبراز دور مجلس الأمة في المحافل الدولية ومساهماته في الاتحادات البرلمانية على مدى السنوات العشر الماضية (١٩٩٥-٢٠٠٥) مبينا أن الإدارة اهتمت بالتوثيق نظرا للكم الهائل من المساهمات البرلمانية لمجلس الأمة في المحافل الدولية التي طرح

من خلالها رؤى وأفكارا تبين موقف المجلس من القضايا المطروحة على الساحتين العربية والدولية وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية الاجتماعية كما أنه يبين مواقف ورؤى المجلس في هذه القضايا ويبرز إسهاماته في الاتحادات البرلمانية الدولية، حيث قام فريق البحث قام بجمع المداخلات والمقترحات والآراء التي تقدم بها مجلس الأمة في المؤتمرات البرلمانية الدولية ثم قام بتصنيفها إلى مجاميع بحسب الموضوعات حيث وضعت في مجموعتين سياسية واقتصادية ثم استخلص الفريق رؤى مواقف مجلس الأمة من المقترحات والمداخلات التي تقدم بها للتعبير عن توجه ورأي المجلس في هذه الموضوعات.

٣- **دراسة العجمي، سعيد محمد ظافر (٢٠١٣): دور مجلس الأمة في الحياة السياسية الكويتية بين النظرية والتطبيق ٢٠٠٠-٢٠١٠**، سعت الدراسة لتحليل دور مجلس الأمة الكويتي: وتوضيح ما إذا كان المجلس يقوم بدور إيجابي في هذا الصدد أم أنه دور تقليدي لا يرقى إلى المستوى المأمول على أرض الواقع. وتوصلت الدراسة إلى أن تعد السلطة التشريعية هي هيئة تداولية لها سلطة تبني القوانين. إضافة إلى بعض السلطات الأخرى مثل زيادة الضرائب والمصادقة على ميزانية الدولة والوثائق المالية الأخرى، كما أن له دور في السياسة الخارجية الكويتية فكان له دور واضح في حلول الأزمات الإقليمية لدول الجوار الجغرافي.

٤- **دراسة الرشيدي، عبد الله عايض (٢٠١٧): الحياة السياسية في الكويت خلال الفترة ١٩٦١ حتى ١٩٩٠**، هدفت الدراسة إلى توضيح البناء السياسي للكويت وأثره على العلاقات الخارجية الكويتية حيث كانت الكويت إمارة منذ نشأة كيانها في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، ولعبت دورا أكبر من حجمها مساحة وسكانا خاصة في المجال الاقتصادي لأهمية موقعها. واكتشف النفط في ثلاثينات القرن العشرين الميلادي، وبدأ تصديره تجاريا عام ١٩٤٧ م وبدأ تأثيره على كل المستويات في الكويت منذ بداية الخمسينيات من ذلك القرن، وكانت الخمسينيات عقدا مفصليا تحمل مسئولية وضع أسس التحول القادم للانتقال الكبير وإلهام من مرحلة الإمارة إلى الدولة العصرية، ومما لا شك فيه فإن متطلبات المرحلة الجديدة تشكل تحديا لا بد أن توضع أسسه ولما كانت الكويت قد بدأت تملك مقومات ذلك التحول فقد وضعت تلك الأسس فشهدت الخمسينيات بداية جذور الديمقراطية حتى توجت بصدور دستور دولة الكويت عام ١٩٦٢م، وتحويل الكويت من مجتمع قبلي بسيط إلى مجتمع الدولة بنظام سياسي متكامل ذو سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية بالإضافة إلى اعتمادها أول دستور في منطقة الجزيرة العربية وتأسيسها لمجلس الأمة الكويتي كصرح ديمقراطي.

٥- **دراسة شتي، إبراهيم محمد (٢٠١٨): دور البرلمان في السياسة الخارجية، دراسة حالة دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية من الفترة ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٥**، تناولت الدراسة دور البرلمان في السياسة الخارجية، دراسة حالة: دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية (الفترة من ٢٠٠٨: ٢٠١٥)، وقد سلطت الدراسة الضوء على صنع السياسة الخارجية، ودور البرلمانات في ذلك، وتطبيق ذلك على حالة دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية، من خلال عدة ملفات خليجية وعربية وإقليمية.

٦- **دراسة عفاف كمال حسان (٢٠١٩): بعنوان موقف الكويت من القضية الفلسطينية من الانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧ حتى حرب الخليج الثانية ١٩٩٠**، تعد الكويت من الدول الفاعلة في دعم القضية الفلسطينية اقتصادياً وسياسياً وقد بدأت العلاقات الكويتية منذ بداية القرن العشرين وذلك إثر زيارة الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين إلى الكويت عام ١٩٢٤م، ودعمت الكويت الثورة الفلسطينية لعام ١٩٣٦م وعملت على جمع التبرعات وإرسالها إلي أرض فلسطين، كما ساندت المؤسسات والأحزاب والكتل الكويتية كافة القضية الفلسطينية في كل المحافل الدولية والعالمية، كما شاركت الكويت في الحروب العربية الإسرائيلية كحرب يونيو ١٩٦٧م وحرب أكتوبر ١٩٧٣م. ومنذ نكبة فلسطين عام ١٩٤٨م فتحت الكويت ذراعيها لاستقبال الفلسطينيين النازحين من أراضيهم وتشكلت أكبر جالية فلسطينية في الشتات بعد الأردن ولبنان وقدمت الكويت لتلك الجالية التسهيلات والدعم الكافي، كما كان للفلسطينيين دور رائد في بناء الكويت الحديثة، ونشأ وترعرع وتتلمذ على يدهم الكثير من رجالات الكويت إلى أن جاء الغزو العراقي للكويت وتدهورت العلاقات بين البلدين وذلك لمساندة منظمة التحرير الفلسطينية وغالبية المنظمات الفلسطينية للغزو العراقي على الكويت وانضمام البعض منهم في صفوف الجيش العراقي فإن هذا الموقف كان له أثر بالغ في تدهور العلاقات بين البلدين وقطع المعونات الاقتصادية التي كانت تقدمها الكويت ودول الخليج إلى المنظمة مما كان له تأثير سلبي على الانتفاضة الفلسطينية .

٧- **دراسة سليمان، حسام الدين محمود؛ المرسي، إبراهيم العدل؛ الدوداني، محمد محمود محمود (٢٠٢٠): عوامل قيام مجلس الأمة التشريعي في الكويت ١٩٣٨**، هدف البحث إلى التعرف على عوامل قيام مجلس الأمة التشريعي في الكويت (١٩٣٨م). استهل البحث الحديث عن المجلس التشريعي (١٩٣٨ –١٩٣٩م)، وأنه لم يأت فجأة، أو لرد فعل لحدث معين، بل جاء نتيجة جهود عدة استمرت لعدة سنوات، وكانت انتخابات عام (١٩٣٦م) انتخابات لمجالس إدارية وليست سياسية، وكان لابد من التطور إلى انتخابات مجلس سياسي

برلماني والذي تحقق عام (١٩٣٨م) كمحاولة ثانية لحركة إصلاحية. كما تعد حركت المجلس تطوراً مهما في تاريخ الكويت، وتوفرت عدة عوامل مهدت لهذه الحركة الإصلاحية هي، العوامل الداخلية وتمثلت في، التأثيرات الثقافية الجديدة على المجتمع الكويتي، وفرض الضرائب الكثيرة، والوضع الاقتصادي المتردي السائد في العالم، وعدم تنظيم القضاء، ودراية الكويتيين ببعض معالم الديمقراطية الحديثة.

منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة الحالية ومقتضياتها يرى الباحث ضرورة الاستناد إلى المناهج العلمية لتحقيق أهداف الدراسة وهي كالتالي:

١ – المنهج التاريخي:

يعتبر المنهج التاريخي من أهم مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية نظراً للعلاقة الكبيرة بين التاريخ والسياسة، حيث من الصعب الحكم على أبعاد أي قضية سياسة حالية إلا بالرجوع إلى امتداداتها وجذورها التاريخية ومدى التأثير الذي فرضته هذه الأبعاد التاريخية المتراكمة ويساعد في التنبؤ بمستقبل الحالة السياسية القائمة والتداعيات المتوقعة لها سواء على المدى القريب أو المدى المتوسط (الطائي وأبو بكر، ٢٠٠٧، ص٤٥).

وسيساعد هذا المنهج في تحديد أبعاد الدور الذي لعبته السياسة الخارجية لدولة الكويت منذ نشوئها وحتى الآن مع التركيز على فترة ما بعد الاستقلال .

٢ – منهج صنع القرار:

يساعد هذا المنهج في البحث عن الكيفية التي تتفاعل بها النظم السياسية داخل الدولة مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها سواء من داخل النظام السياسي (ضمن) الدولة ومن النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما يحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع المحلي أو الدولي من خلال اتخاذ قرارات سياسية داخلية أو خارجية محددة يبرز بها النظام السياسي اتجاهات الدولة، ويدافع بها عن مصالحة كنظام سياسي إزاء المتغيرات الداخلية أو الخارجية .

٣ – منهج النظم:

يعتبر منهج النظر من أكثر مناهج البحث في العلوم السياسية مصداقية وواقعية حيث يساعد هذا المنهج في البحث عن الكيفية التي تتفاعل بها الأنظمة السياسية مع المؤثرات التي تحيط بها وتؤثر عليها سواء على

الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، ويعد المنهج الأكثر ملائمة لدراسة المتغيرات التي تصيب النظام السياسي سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، حيث يعرف النظام بأنه عبارة عن كيان عام تتدخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى (Miller, 1995, p42)، ويتم الاستعانة بهذا المنهج لدراسة المدخلات التي أثرت وتؤثر على طبيعة الدور الذي تلعبه سياسة الكويت الخارجية في القضية الفلسطينية وسياسة التطبيع، ولتحديد المخرجات التي أفرزتها هذه التفاعلات ممثلة بسلوك المجلس ودوره خلال تطوره في السياسة الخارجية للكويت سواء إقليمياً أو دولياً.

فرضيات الدراسة

توجد علاقة طردية بين دور سياسة الكويت الخارجية تجاه القضية الفلسطينية وبين تعزيز مكانة الكويت الإقليمية والدولية.

مفاهيم الدراسة

١) **الدور**: يعرف الدور بأنه محصلة العمل والسلوك السياسي التي تقوم به المؤسسة البرلمانية والتي تقوم من خلاله بالتأثير في طبيعة القرارات السياسية والتي ساهمت في البناء السياسي الوطني والتي تؤثر في الحياة السياسية عموما (جمال ، ٢٠١٦، ص٥١).

٢) **العلاقات الدولية**: تعرف بأنها ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية مختلفة وحدات المجتمع الدولي، أي أنها كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار دولية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة (بسيوني، ٢٠١٢، ص٥٥).

صنع القرار السياسى في الكويت

إن صناعة قرار السياسة الخارجية في الكويت تتعدد وتتنوع أجهزته فمنها الأجهزة الرسمية ومنها غير الرسمية ولاشك أنه على رأس الأجهزة الرسمية يأتي أمير البلاد ومجلس الوزراء والمؤسسات الحكومية وخاصة وزارة الخارجية ومجلس الأمة أما الأجهزة غير الرسمية فتتكون من الجمعيات والنقابات ومجموعة من الأفراد داخل النظام السياسي ممن لهم تأثير ملحوظ كرجال أعمال وشيوخ قبائل والعلماء (الشايجي، ٢٠١٩، ص٥٠).

ولقد مارس مجلس الأمة الكويتي اختصاص رقابي بناء على ما أسنده له الدستور الكويتي وهو مظهر من مظاهر النظام البرلماني، ويتمثل هذا الاختصاص بفكرة الأسئلة البرلمانية وبالاستجواب والتحقيق البرلماني

(العتيقي، ٢٠٠٦، ص٣٤). وكانت الشورى من مرتكزات الحكم في دولة الكويت لبساطة المجتمع الذي يتسم بالبداوة، ودخول أسلوب معاصر وحديث في فترة الاستقلال، وتحولت الشورى والمشاركة المحدودة في بداية القرن العشرين إلى أسلوب عصري في المشاركة السياسية بعد تأسيس دستور دائم عام ١٩٦٢، فضلا عن المرتكزات الأخرى المكملة كمجالس أمة منتخبة وتشكيل هيئات عامة، وتمنح النظام السياسي التأييد الشعبي والدعم الشرعي المطلوب لاتخاذ القرار السياسي، ويتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه، وتعد السلطة التشريعية بيد الأمير ومجلس الأمة وفقا للدستور، ولا يصدر القانون إلا إذا ما أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير، ويتضح أن الدور الحقيقي في التشريع هو السلطة التنفيذية المتمثلة في الأمير والوزراء، ومن حق السلطة التنفيذية تأجيل جلسات مجلس الأمة، وحل مجلس الأمة بمرسوم مسبب كما في المادة (١٠٧ من الدستور).

وأخذ الدستور الكويتي النظام الديمقراطي الخاضع لسيادة القانون إذ نص على أن نظام الحكم في دولة الكويت ديمقراطي، والأمة فيه مصدر السلطات جميعا، وفقا لما جاء في المادة (٦) من الدستور الكويتي، ونص الدستور أيضا أن يقوم نظام الحكم على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور، ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور، وهنا تتمثل القيادة السياسية في الكويت بناء على ما تضمنه الدستور (العتيبي، ٢٠١٣، ص٤١).

وضمنت دولة الكويت المشاركة السياسية التي تعد الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، حيث أن النمو والتطور الديمقراطي إنما يتوقف على إتاحة فرصالمشاركة السياسية بين فئات الشعب وطبقاته، وهي حقوق مكفولة لكل مواطن، فضلا أن المشاركة السياسية الجادة الهادفة هي التي تحقق معارضة قوية وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحولها إلى ممارسة يومية (مطر، ٢٠٠٩، ص٥).

في ظل التطور التي مرت بها دولة الكويت سياسيا واقتصاديا، فإن الكويت مرت بعدة مراحل أثرت بشكل كبير على كافة المجالات خاصة السياسية والاقتصادية منها المحلية والدولية وأهم ما أثر عليها الإقليمية، وكان لدول الجوار وتسليط وسائل الإعلام على الشئون الداخلية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، دور في إبراز دولة الكويت داخليا وخارجيا وتسليط الضوء على ثروتها النفطية ومقدراتها، وكان هناك العديد من التدخلات الخارجية التي أثرت على أمنها وخاصة دول الجوار، وحصول تحولات في التوجهات السياسية والاقتصادية في دولة الكويت، فهي دولة تتأثر بالصراعات في منطقة الخليج والنزاعات الإقليمية، وكان لها أثر في تأجيج الوضع السياسي الداخل، وقلق دائم للحكومة، والقلق من الصراعات الإقليمية مرتبط بتطور الوضع في

المنطقة، وكان أبرز تلك الصراعات القلق من الجوار العراقي وغزوه الكويت عام ١٩٩٠، والذي تمثل في تكلفة الكويت بدفع ثمنا باهظا كونها دولة ثرية وضعيفة في إطار الدول المحيطة (الشايجي ، ٢٠١٩، ص١٧).

مستويات ومراحل إتخاذ القرار في السياسة الخارجية الكويتية

تمر عملية صناعة القرار السياسي حتى إتخاذه في الكويت بمجموعة من الخطوات يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

المستوى الأول : يختص به أمير البلاد وولي العهد ويتم في هذا المستوى وضع الخطط العامة ورسم الإطار العام لسياسة الكويت تجاه القضايا المطروحة ويتلقى وزير الخارجية من خلال هذا المستوى وتوجيهات أمير البلاد باعتباره القائد الأعلى للبلاد (الصباغة، ٢٠١٥، ص١٠).

المستوى الثاني : ويختص به رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء ويناقش فيه النتائج التي يتوصل إليها زير الخارجية في المؤتمرات الدولية وإجتماعات وزراء خارجية الدول الأجنبية التي يكون وزير الخارجية الكويتي طرفاً فيها ويتم في مجلس الوزراء دراسة ومناقشة س ومواقف الكويت تجاه مختلف القضايا في ضوء ما يعرضه وزير الخارجية (العجمي، ٢٠٢٠، ص٣٩).

المستوى الثالث : ويتعلق بطريقة ووسائل إدارة السياسة الخارجية وسبل تنفيذها وتختص به وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة (المديرس، ٢٠١٣، ص٦٩).

المستوى الرابع : يتعلق بمجلس الأمة حيث أنه أصبح من إختصاصات هذا المجلس ليس إبداء الرأي في السياسة العامة للدولة ودراسة المعاهدات و الإتفاقيات الدولية و الإمتيازات و إقتراح ما يراه بشأنها وحسب ، وإنما التأثير السياسي داخلياً وخارجياً والتهديد في بعض الأحيان بطرح الثقة في حال رفض وزير الخارجية أو مجلس الوزراء تنفيذ أو إتخاذ قرار يرفضه أعضاء مجلس الأمة (الودعان ٢٠١١، ص٦٣).

وعليه، يرى الباحث أن القيادة السياسية في دولة الكويت التي أخذت بالنظام الديمقراطي الخاضع لسيادة الدستور ومشاركة السلطات في عملية صنع القرار في السياسية الخارجية الكويتية والداخلية، إلا أن السلطة التنفيذية المتمثلة في الأمير لها الحق في حل البرلمان ضمن المبررات التي يكفلها الدستور، ويبدو واضحا أن صنع القرار في الغالب بيد الأمير، وقد أخذت منحى من التغييرات والمنعطفات على مر التاريخ الكويتي ضمن المراحل

المتزامنة، نتيجة للأزمات والتحديات التي واجهتها من دول الجوار، وأثرت المراحل التي مرت بها في عملية صنع القرار في سياستها الخارجية (الصباغة، ٢٠١٥، ص٦٥).

ويعد دستور دولة الكويت دستورا مكتوبا وجامدا، لأنه اشترط لإمكانية تعديله وتنقيحه شروطا وإجراءات خاصة أكثر شدة وتعقيدا من تلك المقررة في شان القوانين العادية، ومن حيث أسلوب نشأته أو طريقة وضعه، فهو دستور تعاقدي بين الحاكم والشعب، وقد عمل الدستور على تحقيق التوازن بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي بالأسلوب المزدوج، فمن مظاهر النظام البرلماني أن رئيس الدولة غير مسئول وذاته مصونة ولا تمس لأنه يتولى سلطاته من خلال وزرائه، إضافة إلى الأخذ بنظام الفصل المرن بين السلطات والتي تقيم تعاونا فيما بينها. وسيتم في الفقرات التالية استعراض الهياكل المساهمة في عملية صنع القرار السياسي الكويتي ضمن الإطار الدستوري كما يلي: (عبد الفتاح، ٢٠١٥، ص٤٤).

أولاً: الأمير:

الأمير هو رئيس الدولة، وذاته مصونة لا تمس، ولقبه (حضرة صاحب السمو أمير الكويت)، ويتولى الأمير السلطتين التشريعية والتنفيذية، يساعده مجلس الأمة (السلطة التشريعية) ومجلس الوزراء (السلطة التنفيذية)، كما أن المحاكم تتولى السلطة القضائية باسم الأمير، والأمير هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يولي الضباط ويعزلهم وفقا للقانون وعلى ذلك، فالأمير هو الذي يتولى سلطاته بواسطة وزرائه، وهو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء، بعد المشاورات التقليدية، وهو الذي يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء (عثمان، ٢٠١٦، ص١١).

ثانياً: ولى العهد:

إن الدارس المدقق للدستور الكويتي، لابد من أن يلاحظ تلك الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الدولة (الأمير)، وذلك لممارسة سلطاته الدستورية مدى الحياة، مرتبطة بشروط خاصة التي يجب أن تتوافر فيه، وفي حالة فقدان بعض هذه الشروط، أو فقدانه القدرة الصحية لممارسة سلطاته، فقد رسم الدستور طريق لانتقال ممارسة صلاحيات الأمير إلى ولي العهد، أما بصورة مؤقتة أو دائمة، ويمثل ولي العهد في الكويت الشخص الثاني في السلطة واتخاذ القرار فهو الذي يرث الحكم متى شغر منصب الأمير لأي سبب كان ويعتبر مساعدا له في الحكم وله دور كبير في صنع القرار السياسي مكملا لدور الأمير عبر التشاور والتنسيق بين الاثنين (مقلد، ٢٠١٦، ص١٥).

ثالثاً: مجلس الوزراء والسلطة التنفيذية:

إن للسلطة التنفيذية في الكويت جانبان هما: أولا الجانب التقليدي في نظام الحكم، ثانيا الجانب المعاصر الحديث في التطور السياسي وقد حدد دستور الكويت لعام ١٩٦٢ النظام السياسي الجديد، ويمكن القول بأن السلطة التنفيذية هي الحكومة (رئيس الحكومة ورئيس الوزراء والأمير) (الجمل، ٢٠١٢، ص١١٣). فالسلطة التنفيذية هي هيئة تختص بتنفيذ القوانين وبالنهوض بعبئ الوظيفتين الإدارية والسياسية في الدولة وهي مكلفة بإدارة شئونها الداخلية والخارجية ولها صلاحية اتخاذ الخطوات في أي مجال لا يخضع قانونيا لصلاحية سلطة أخرى (فتاح، ٢٠١٨، ص٣٢) .

رابعاً: السلطة التشريعية:

السلطة التشريعية في دولة الكويت هي السلطة التي تختص بالتشريع والرقابة على تنفيذ السلطة التنفيذية للقوانين ويتألف مجلس الأمة من خمسين عضوا ينتخبون من قبل الشعب بطريقة الانتخاب العام السري المباشر وفقا لقانون الانتخاب في دولة الكويت ويمكن القول أنه يعد مجلس الأمة الكويتي هو تعبير عن أسلوب لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية ويعتبره البعض الآخر مؤسسة هامة من مؤسسات المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على حرية المشاركة السياسية والتعددية الحزبية وفي الحقيقة فإن كلا المعنيين يكمل الآخر ولكنهما غير متلازمات فمشاركة المواطنين في الحياة السياسية قد تأخذ صورا متعددة (المطيري، ٢٠٢١، ص٥٥).

العلاقة بين السلطات الكويتية

هناك العديد من العمليات والممارسات حدثت في دولة الكويت والتي تؤكد على هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية بشكل واضح، حيث نص الدستور الكويتي على ضرورة إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز شهرين من حل البرلمان، إلا أن السلطة التنفيذية لم تكن تلتزم بذلك مما نتج عنه في فترات خلو البلاد من أي سلطة تشريعية منتخبة، كما أن الممارسة السياسية جرت على الجمع بين منصبي ولاية العهد ورئاسة الوزراء وهو ما جعل دولة الكويت تشهد العديد من الأزمات السياسية والدستورية، وحيث يشترط الدستور مبايعة ولي العهد من قبل مجلس الأمة وإمكانية محاسبة رئيس الوزراء من خلال آلية التعاون، وعندما يكون ولي العهد هو نفسه رئيس الوزراء، فإن ذلك يخلق حالة من عدم الانسجام المنطقي بين النصوص الدستورية، أن العرف الدستوري لا يشترط أن يكون رئيس الوزراء هو نفسه ولي العهد (الصالح، ٢٠٠٣، ص٥٢).

ولقد شهدت دولة الكويت بعض المحاولات لتعطيل بعض مواد الدستور ومحاولة إعادة صياغة جديدة لها أو ما يسمى بتنقيحه. وربما كان ذلك هدفا جادا رمت إليه السلطة الكويتية وربما كان من باب رغبتها في ترشيد الممارسة البرلمانية والديمقراطية بدليل قبوله في كل مرة بالعودة إلى سابق أوضاعه. ففي ضوء ذلك، وهنا نذكر بعض الأمثلة على ضيق صدر السلطة التنفيذية بالديمقراطية بحرمان البلاد منها مدة طويلة، وبتزوير الانتخابات في العام ١٩٦٧م ثم بزيادة عدد الدوائر بشكل زاد من نفوذ القبائل وأفسح المجال لنواب الخدمات وساعد على استشراء رشوة الناخبين في مناطق عدة. وان القاعدة الانتخابية في الكويت (المجمع الانتخابي) ضيق للغاية، إذ يشكل إجمالي عدد الناخبين١٣٦٧٥١ من عدد الكويتيين البالغ ٨٨٤٥٥٠ وبنسبة تزيد قليلا على ١٥٪ ويعود سبب ذلك إلى أن واحداً من بين كل ستة كويتيين ينتخب إلى حرمان فئات عديدة من هذا الحق، في مقدمتهم المرأة التي ساوي الدستور بينها وبين غيرها من المواطنين في حين وضع قانون الانتخاب التفرقة، ثم المتجنسين الذين لم يمض على تجنسهم ٣٠ سنة، فالعسكريين ورجال الشرطة، إلى جانب ارتفاع سن الناخب (٢١سنة) (بني سلامة، ٢٠١٢، ص٣٤٧)

دور لجنة الشئون الخارجية بمجلس الأمة الكويتي

تعتبر لجنة الشئون الخارجية من اللجان الدائمة في مجلس الأمة، وتتألف من خمسة أعضاء ينتخب من بينهم رئيس ومقرر في بداية كل دور انعقاد عادي. ويدخل من ضمن اختصاصات بحث الاتفاقيات الثنائية التي تعقدها دولة الكويت مع الشقيقة والصديقة مثل اتفاقيات التعاون القانوني والقضائي وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي والتبادل التجاري، وكذلك دراسة اتفاقيات الانضمام إلى معاهدات دولية أو منظمات عالمية. كما تقوم اللجنة باستعراض السياسة الخارجية ومناقشة المستجدات على الساحة المحلية والإقليمية والدولية وتنسيق الخطاب السياسي بالتعاون مع وزارة الخارجية وكافة الجهات المعنية في الدولة (الحسيني، ٢٠١٩، ص٨٨).

أهم اختصاصات لجنة الشئون الخارجية

١- دراسة الموضوعات المحالة إليها وتقديم تقرير عنها إلى رئيس المجلس يلخصعملها ويبين توصياتها، وذلك في خلال ثلاثة أسابيع من إحالة الموضوع إليها، ما لم يقرر المجلس غير ذلك. وتقسم الموضوعات المحالة إلى لجنة الشئون الخارجية على النحو التالي (محمد، ٢٠٢١، ص٧٤):

- المراسيم بقوانين المتعلقة بالشئون الخارجية: التي يصدرها الأمير فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله، حيث تبدي اللجنة رأيها فيها بالموافقة أو الرفض، ولا تقبل في اللجنة أو في المجلس اقتراحات التعديل في نصوص المراسيم بقوانين (خلف، ١٩٨٦، ص١٦).
- مشاريع القوانين الخاصة بالمعاهدات: المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من الدستور الكويتي الاتفاقيات الثنائية أو الانضمام إلى معاهدات جماعية تبحثها اللجنة وتقدم تقرير عنها إلى المجلس، وللمجلس أن يوافق عليها أو يرفضها أو يؤجل نظرها، وليس له أن يعدل نصوصها، وفي حالة الرفض أو التأجيل يوجه المجلس نظر الحكومة إلى النصوص التي أدت إلى ذلك (الراجحي، ٢٠١٨، ص١١٣).
- مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة أو التي اقترحها الأعضاء: اقتراح بقانون تنظرها اللجنة ولها حق إدخال تعديلات عليها ويجوز لها في هذه الحالة قبل رفع تقريرها في صياغة المشروع وتنسيق مواده وأحكامه، وتشير اللجنة في تقريرها إلى رأي لجنة الشئون التشريعية.
- الاقتراحات بقرار أو برغبة: والتي يبديها العضو في الأمور الداخلة في اختصاص المجلس أو التي يرى توجيهها إلى الحكومة في المسائل العامة، لا يجوز إعادة تقديمها في حالة رفض الاقتراح قبل مضي أربعة أشهر على هذا الرفض، وفي حالة استرداده يجوز لأي عضو آخر أن يتبناه (الرشيدي، ٢٠١٨، ص١٧٢).
- طلبات المناقشة أو التحقيق المتعلقة بالشئون الخارجية: حيث يجوز بناءاً على طلب موقع من خمسة أعضاء طرح موضوع عام على المجلس للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده ولسائر الأعضاء حق الاشتراك في المناقشة، ويجوز للمجلس في الأحوال أن يقرر إحالة الطلب إلى إحدى اللجان لبحثه وتقديم تقرير عنه قبل البت فيه (الزين، ٢٠٠٠، ص١١٨).

العوامل المؤثرة على مستقبل دور مجلس الأمة الكويتي في السياسة الخارجية

جرت العادة ألا يتدخل مجلس الأمة في تفاصيل السياسة الخارجية لأنها من صلب عمل واختصاص السلطة التنفيذية، لكن من خلال المناقشة العامة، يتم توجيه السياسة الخارجية، ومن خلال لجنة الشئون الخارجية يتم أخذ المعلومات والتفاصيل، حتى لا يكون هناك تغييب تام لأعضاء المجلس عن محاور السياسة الخارجية، لذلك لا اعتقد على الأقل بالتجربة أن مجلس الأمة يصلح أن يكون ركيزة من ركائز السياسة الخارجية الكويتية (شتي، ٢٠١٨، ص١٠٩).

وان مجلس الأمة يصلح أن يكون ركيزة من ركائز السياسة الخارجية الكويتية حيث قال: " من خلال استذكار دور المجلس فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، نجد دوره محدود جداً وفي غالب الأحيان هو من باب العلم بالشيء، ويكون مجرد إخطار وزارة الخارجية في بعض القضايا الرئيسية التي تعرض في الساحة الإقليمية أو الدولية، ولم أرى في المجلس أي دور في السياسة الخارجية وهو عُرف خاطئ أن المجلس يرضى بدوره المحدود في مشاركة صاحب القرار في السلطة التنفيذية، ويجب أن يكون له دور أكبر ومشاركة أكثر في اتخاذ القرار في بعض الشئون الخارجية (الشوبكي، ٢٠١٧، ص٤٩).

وتعمل الحكومة على أن تبعد البرلمان عن ممارسة أي دور أو توجيه في مسألة السياسة الخارجية، وأن: مما يؤسف له أنه في فترة من الفترات قبل النواب هذا الأمر، باعتبار أن السياسة الخارجية اعتبرت جزء من أعمال السياسة، وبذلك يعتقد البعض بأن البرلمان لا يجب أن يكون لها دور يمارسه، وأن مجلس النواد يقوده الشارع والعواطف، وهذا غير صحيح وغير واقعي، وأحيانا نرى مدى الأوضاع التي وصلت إليها السفارات وطريقة تعاقد السفراء مع المسئولين مع تلك الدولة، والفشل بحماية أبناء الكويت أو ضبط بعض الأوضاع سواء الحزبية والصحفية التي تسيء للكويت في دول مختلفة. وتصر الحكومة دائماً على رفضها في أن تعرض هذه الأمور على مجلس الأمة، وهناك اعتقاد من قبل أعضاء وزارة الخارجية في أن الحكم والعلم والفهم قد انتهى لدى الأعضاء، وهذا غير صحيح ويضر بشكل كبير (العابدين، ٢٠٠٩، ص٦٣).

مساهمة مجلس الأمة الكويتي فى تطوير آليات صنع السياسة الخارجية

فيما يتعلق بإمكانية أن يساهم مجلس الأمة بشكل حقيقي وفعال في تطوير آليات صنع السياسة الخارجية الكويتية. فإن مجلس الأمة الكويتي قد حاول أحيانا أن يتعاون في صنع السياسية الخارجية مع وزارة الخارجية، فقد تم تنظيم لقاء بين السفراء في الخارج ورئيس البرلمان، وأصبح هناك مؤتمر سنوي يعقد في الكويت مع وزير الخارجية، وفي أحد هذه المؤتمرات السنوية على هامش لقائه مع وزير الخارجية تم اللقاء بينهم وبين رئيس المجلس ولجنة الشئون الخارجية للمجلس، وكان هناك شيء من تبادل وجهات النظر ومحاولة فهم القضايا والهموم المشتركة (العدوانى، ٢٠١٧، ص١٢).

وبالإضافة إلى أن هناك لجان الصداقة البرلمانية، وهي تقوم مقام السفراء ويحملون وجهة النظر الشعبية والتي يطلق عليها الدبلوماسية البرلمانية وهي رديف للدبلوماسية الرسمية وقد حققت نجاحات كبيرة إبان الغزو العراقي وبعد تحرير الكويت، وسميت أثناء الغزو بالوفود الشعبية، أما بعد الغزو فأصبحت تسمى بلجان الصداقة

البرلمانية، حققت نجاحات في قضية التعويضات والأسرى ونقل وجهة نظر الكويت والهاجس الأمني عندما كان صدام يهددهم في فترة التسعينات إلى أن سقط نظام صدام إلى العالم الدولي، وقد جابت هذه اللجان أنحاء المعمورة، واستطاعت أن تشكل رأي عام دولي وتحاصر النظام العراقي في ذلك الوقت وتحاصر كل الوفود البرلمانية والرسمية في الخارج وأن تكون رديف ومساند للسياسة الخارجية (العدواني، ٢٠٠٦، ص٤٥).

استعراض مساهمات سياسة الكويت الخارجية تجاه القضية الفلسطينية:

أصدر مجلس الأمة الكويتي بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٠٣ بياناً بشأن الممارسات الإسرائيلية الإجرامية على الشعب الفلسطيني، وجاء في البيان أن الممارسات الإسرائيلية الإجرامية تجاوزت جميع الأعراف والأصول الدولية، ولن تؤدي الممارسات الصهيونية بالتنكيل بالشعب الفلسطيني إلا إلى المزيد من التدهور الأمني في المنطقة مما سينعكس بالتالي على الوضع العربي والسلام في المنطقة ما لم يبادر المجتمع الدولي المنصف بالتدخل لوضع. لهذا العدوان الإجرامي. كما طالب البيان مؤتمر القمة العربي الذي كان حينها يستعد للانعقاد في بيروت، القيام بخطوة إيجابية فعالة وتحريك المجتمع الدولي كي يتدخل لمناصرة الحق الفلسطيني حتى يتحقق استتباب الأمن والاستقرار والسلام العادل الشامل ليس في أرض فلسطين وحدها بل في ربوع الأراضي العربية قاطبة (الشمري، ٢٠١٢، ص١٠٤).

وأصدر عن مجلس الأمة الكويتي بتاريخ ١ ابريل ٢٠٠٣ بياناً حول الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، واعتبرت أن هذه الممارسات الإسرائيلية وخصوصا ما يتعلق بحصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقرع برام الله والمجازر اليومية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، انتهاك صارخ لاتفاقيات السلام التي وقعتها إسرائيل تحت رعاية الدول الكبرى، وأن على المجتمع الدولي ومجلس الأمن والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان العمل على وقف الكوارث التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في حرب غير متكافئة. كما دعا المجلس الدول العربية والإسلامية إلى دعم نضال الشعب الفلسطيني سياسياً وماديا، وطالب مجلس الأمن بإرسال قوات دولية لحماية هذا الشعب الذي يتصدى وحده لعدوان وحشي ليس له مثيل (صادق، ١٩٨٦، ص٥٦).

ورداً على محاولات بعض اليهود المتشددين اقتحام المسجد الأقصى في مارس ٢٠٠٥، أصدر مجلس الأمة الكويتي بياناً جاء فيه أن استفزازات الصهيونية المتعصبة وانتهاكاتها الصارخة للمقدسات الإسلامية بلغت أقصى مداها وأبشع صورها بما هز مشاعر المسلمين في جميع بقاع الأرض، وأهاج فيها السخط والغضب، وذلك بالمحاولة الجائرة لاقتحام المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين، الذي هو ملك للمسلمين جميعاً، يتولون مسئولية

حمايته والدفاع عنه، بمواجهة المخططات الصهيونية الهادفة إلى هدمه لإقامة هيكلهم المزعوم على أنقاضه، وهي محاولات لم تتوقف منذ احتلال العدو الصهيوني لفلسطين ومدينة القدس الشريفة (الصالح، ٢٠١٥، ص١٠٤).

ويمكن استعراض أفكار ومواقف مجلس الأمة الكويتي بشأن القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومحاولات تسويته بشكل إجمالى من خلال ما يلي (طاهر، ٢٠١١، ص١٥**):**

١. إن دولة الكويت وشعبها يقفون صفاً واحداً مع الشعب الفلسطيني في كفاحه لنيل حقوقه المشروعة في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وهذا هو الطريق الصحيح لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط (عبد الفتاح، ٢٠٠٢، ص٦٦).

٢. إن السلام في الشرق الأوسط اليوم يتطلب بذل الجهود من المجتمع الدولي ومؤسساته وعلى رأسها الأمم المتحدة وجميع الدول المحبة للسلام لتحقيق السلام في المنطقة وجعلها خالية من أسلحة الدمار الشامل مع ضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة والتزامها بقرارات مجلس الأمن الدولي (العجمي، ٢٠٢٠، ص١٠٤).

٣. إن الحالة الخاصة التي عاشها الشعب الفلسطيني في ظل سلطته الوطنية منذ عام ١٩٩٦ وحتى لحظة الاجتياح الصهيوني لأراضي السلطة عام ٢٠٠٢ إلى هذه اللحظة، إنما تشكل حالة احتلال لدولة بكامل محتوياتها بما في ذلك شعبها المسلوب الإرادة، وقد ضاعفت هذه التحديات التي فرضها الواقع المعقد من مسئوليات أبو مازن الذي وضع في مكان لا يحسد عليه (الكيالي، ١٩٩٠، ص١٠٩).

٤. إن تنكر الكيان الصهيوني لقرارات الشرعية الدولية، والعصف بحقوق الإنسان الفلسطيني وهدر كرامته في العيش على أرضه، وطمس حقائقه وثوابته التاريخية، هو خرق متعمد لحرمة الأديان بالخديعة والغدر وقوة السلاح الفتاك، الذي تزوده بها بعض الدول لتمكينه من السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن تحقيق مطامعها الصهيونية التوسعية (سلامة واخرون، ٢٠٠٦، ص١٨٢).

٥. إن مجلس الأمة بصفته ممثلاً للشعب الكويتي يبارك ويحيي الإنتفاضة الفلسطينية الشجاعة بكل ما أوتي من قوة ويؤكد الموقف الثابت والمتضامن مع الشعب الفلسطيني ووقف تدابير العنف والكراهية ضد المكافحين العزل، كما يهيب المجلس بجميع الدول الشقيقة والصديقة أن تكون عند مسئولياتها في مواجهة التحدي الإسرائيلي السافر لإرادة المجتمع الدولي والتعسف الإسرائيلي الذي يجاوز حدود الإنسانية ويهدد السلام (محمد، ١٩٨٥، ص٦٥).

٦. يدين مجلس الأمة الكويتي بشدة سياسة الإستيطان الإسرائيلي الذي يتعارض مع كل المواثيق والمعاهدات الدولية والتي أخذت منحى خطيراً بإقامة الجدار الفاصل العنصري الذي يلتهم أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية، ويضع الشعب الفلسطيني في معازل وكانتونات ويمنع المواطنين من الوصول إلى مزارعهم وأماكن عملهم، ويصادر ٨٠% من مصادرهم المائية، ويقضي على أي أمل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة (المزروعي ٢٠١٤، ص٢٥).

موقف سياسة الكويت الخارجية من تطورات القضية الفلسطينية

لم تدخر دولة الكويت جهداً في سبيل دعم القضية الفلسطينية ونصرتها ومساندتها، وكان دور الكويت الرائد أبرز الأثر في توضيح صورة عدالة القضية الفلسطينية لرأي العام، وبقيت القضية الفلسطينية الهاجس الأكبر والأوحد لقادة دولة الكويت، وقد استقبلت دولة الكويت العدد الكبير من الفلسطينيين الوافدين إليها، ويسرت لهم سبل الإقامة والعيش في الكويت، واختطت لنفسها سياسة الإيمان المطلق لدعم القضية الفلسطينية. وقد حضرت دولة الكويت جميع مؤتمرات القمة العربية، ولم تتغيب عن أي مؤتمر، ولعل ذلك يتضح من رد عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت، على دعوة الرئيس المصري جمال عبد الناصر له من أجل حضور أول مؤتمر قمة عربي في القاهرة، فكان رد أمير دولة الكويت على هذه الدعوة: "إن قضية فلسطين هي قضية الأمة العربية جمعاء، وإن أي اجتماع يعود لخيرها والحفاظ على حقوق أهلها سنقوم بدعمه (المقاطع، ٢٠٠٨، ص١٠٨).

وقد عقد المؤتمر العربي الأول في مدينة القاهرة عام ٢٠٠٥م، في مبنى الجامعة العربية، وحضرته وفود (١٣) دولة عربية، وكان من بينها دولة الكويت، ولقي مشروع قيام كيان فلسطيني موافقة دولة الكويت، والذي تم طرحه في المؤتمر. وحضرت دولة الكويت مؤتمر القمة العربية الثاني في الإسكندرية، ورحبت الكويت في هذا المؤتمر بقيام منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلاً للشعب الفلسطيني، والمتحمل لمسئولية العمل الفلسطيني والنهوض بما يمليه عليها الواجب على الصعيدين العربي والدولي. وشاركت دولة الكويت في مؤتمر القمة العربية الثالث في مدينة الدار البيضاء في المغرب، وترأس الوفد الكويتي في المؤتمر عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت، ومن أهم القرارات التي اتخذها المؤتمر إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وتسليم القرى الفلسطينية الأمامية وتحصينهم، وفرض التجنيد الإجباري وإقامة معسرات تدريب للجيش الفلسطيني (المنيس، ٢٠١٦، ص١١٠).

وشاركت دولة الكويت في مؤتمر القمة العربية الرابع الذي عقد في الخرطوم بالسودان، واتخذ هذا المؤتمر عدة قرارات لدعم القضية الفلسطينية، كما طالب إسرائيل بأن تنسحب من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران،

كما أطلق هذا المؤتمر اللاءات العربية الثلاثة (لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض مع إسرائيل)، ومن أهم قرارات هذا المؤتمر الآتي (النقيب، ٢٠١٥، ص١٠٤):

١. أكد المؤتمر على وحدة الصف العربي ووحدة العمل المشترك، وضرورة التنسيق والقضاء على جميع الخلافات. وقد أكد الملوك والرؤساء وممثلي رؤساء الدول العربية الأخرى في المؤتمر موقف بلادهم من قبل تنفيذ ميثاق التضامن العربي الذي تم التوقيع عليه في مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء (إدريس، ٢٠١٨، ص٥٢).
٢. وافق رؤساء الدول العربية على توحيد الجهود السياسية على الصعيد الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان، وضمان انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي كانت تحتلها على أن يتم ذلك في إطار المبادئ الرئيسية التي يمكن للدول العربية الالتزام بها، والإصرار على أحقية الشعب الفلسطيني ببلاده (البهو، ٢٠١٩، ص١١٠).
٣. اتفق المشاركون على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الاستعداد العسكري لمواجهة كل الإحتمالات. وقرر المؤتمر ضرورة الإسراع في القضاء على القواعد الأجنبية في الدول العربية (بني سلامة، ٢٠١٢، ص٦٨).

أما بالنسبة لموقف دول الكويت من تطورات الحرب التي ألمت في الوطن العربي في العصر الحديث. وكان ما أصاب القضية الفلسطينية أكبر وأشد مما أصاب مصر وسوريا. ذلك أن استيلاء العدو الصهيوني على الضفة الغربية، وما فيها من أماكن مقدسة كان ضربة خطيرة، كما استولى العدو على الجولان السوري، وشبه جزيرة سيناء وقناة السويس بالنسبة لمصر، ولم تقتصر الكارثة على وقوع الضفة الغربية تحت الإحتلال الإسرائيلي، بل ترتب على ذلك تدفع موجة من النازحين الفلسطينيين الذين غادروا ديارهم تحت وطأة الإرهاب والتهديد الإسرائيلي (يوسف، ٢٠١٥، ص٥٥).

موقف سياسة الكويت الخارجية من قضية التطبيع مع إسرائيل:

اعتبر الكويتيون التصريحات الأمريكية تعد بمثابة تدخلاً سافراً في شؤونهم الداخلية. وكان البرلمان الكويتي أول من سارع لانتقاد الإمارات والبحرين ولإعلان موقف قوي وداعم للقضية الفلسطينية التي اعتبرها قضية العرب والمسلمين الأولى، وذلك من خلال بيان أصدره ٤١ نائباً من أصل ٥٠ يشكلون مجلس الأمة الكويتي، بينهم رئيس المجلس مرزوق الغانم، داعين في الوقت ذاته الحكومة الكويتية إلى تأكيد موقف البلاد الثابت، وهو ما فعلته

الأخيرة. وكذلك سارع الشارع الكويتي للتعبير عن غضبه وموقفه، وأطلق كويتيون رمز #كويتون_ضد_التطبيع الذي لاقى انتشاراً واسعاً، حتى أن بعض الأحياء السكنية في العاصمة الكويتية تسابقت إلى نصب مجسمات لخارطة فلسطين الطبيعية ورفعت لافتات تناصر الفلسطينيين وتدين الإحتلال (إبراهيم، ١٩٩٣، ص١١٤).

ولم يتغير موقف الكويت الرسمي تجاه القضية الفلسطينية على مدى عقود من الزمن. إذ لا تعترف الكويت بوجود دولة إسرائيل، وتطلق عليها وصف "الكيان الصهيوني" أو "فلسطين المحتلة"، وتسمي القنوات التلفزيونية الرسمية الخاصة من يقُتل من الفلسطينيين بـ"الشهداء" والدفاع الفلسطيني بـ"المقاومة الفلسطينية"، وكل تحرك إسرائيلي ضد الفلسطينيين بـ"الاعتداءات الصهيونية". وتعتبر أية دعوة للتطبيع خيانة وجريمة بحكم القانون. فوفقاً لدستور الكويت، وللمرسوم الأميري بإعلان قيام الحرب الدفاعية بين دولة الكويت والعصابات الصهيونية في فلسطين المحتلة"، ووفقاً للقانون التشريعي، تُعتبر إسرائيل دولة معادية، ويترتب على التعامل معها عقوبة بالسجن المؤبد أو السجن المؤقت (٥–١٠سنوات) والأشغال الشاقة والغرامة المالية (أبو عامر، ٢٠٠٤، ص١١٠). وفي عهد الأمير الراحل الشيخ صباح تأكدت مقاومة الكويت للتطبيع من خلال إنشاء العديد من لجان مقاطعة الصهاينة، وإقامة العديد من الملتقيات الرسمية والشعبية المقاومة للتطبيع، ومُنع الإسرائيليون من ركوب طائرات الخطوط الجوية الكويتية، (البحيري، ٢٠٠٠، ص٥٦).

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة:

بعد احتلال فلسطين استقبلت دولة الكويت عشرات الآلاف من الفلسطينيين النازحين عن أراضيهم، وقد ساهموا في بناء دولة الكويت الحديثة مع الكويتيين، وبعد استقلال دولة الكويت عن بريطانيا تعززت العلاقة بين الشعبين، واحتضنت الحكومة الكويتية منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية، وقدمت لهما المساعدات المالية والمعنوية، وكذلك تضامنت الحكومة الكويتية ومؤسسات المجتمع المدني مع الشعب الفلسطيني في رفضه للحلول السلمية مع الكيان الصهيوني، ووقفت مع الشعب الفلسطيني في رفضه للحلول السلمية مع الكيان الصهيوني، ووقفت مع الشعب الفلسطيني في جميع معاركه التي خاضها مع الأنظمة العربية من أجل تجريد المقاومة الفلسطينية من السلاح في بعض الدول العربية.

وجاءت القضية الفلسطينية في مقدمة هذه القضايا السياسية. أما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الدولية للكويت، فقد قام مجلس الأمة الكويتي من خلال وفوده البرلمانية إلى العديد من بقاع العالم بتقديم رؤى وأفكاراً تعكس نهجاً إيجابيا وفكراً تقدمياً إزاء بعض أهم القضايا الاقتصادية المعاصرة. وهي قضايا تحولت بالتدريج من دائرة المحلية وربما الإقليمية لتصبح قضايا كونية. ومن الشأن الحكومي الرسمي لتصبح بتداعياتها هما شعبيا برلمانيا يؤرق المجتمع المدني والقطاعات الأهلية أكثر ربما مما تعكسه من زعزعة استقرار الأنظمة والسياسات الاقتصادية في مناطق كثيرة من العالم. ومن أهم هذه القضايا؛ قضية العولمة ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك قضايا التنمية وأزمة الديون في الدول الفقيرة، والتكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة. وإن مساهمة مجلس الأمة الكويتي في صنع السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، وما يرتبط بهذا الدور من قضايا وإشكاليات يعتبر من المحددات الهامة في تقييم التجربة الديمقراطية والدستورية الكويتية، فالتحول نحو دولة المؤسسات، يتطلب وجود سلطة تشريعية مدركة لدورها الدستوري كعنصر فعال في النظام السياسي. وهذا الإدراك يظهر من خلال الآليات التي يستند عليها مجلس الأمة في ممارسة دوره الرقابي على سياسات السلطة التنفيذية الخارجية في علاقاتها مع دول العالم هذه السلطات الرقابية ومدى فعاليتها في التأثير على القرارات السياسية الخارجية.

ثانياً: نتائج الدراسة:

- شكل مجلس الأمة منذ استقلال الكويت أحد أبرز معالم الحياة السياسية والدستورية الكويتية، حيث أن إن المتتبع للعلاقة بين السلطات يلاحظ الدور القوي والمؤثر لهذا المجلس، فمنذ البداية ورغم الصعوبات الكبيرة التي واجهت عمل المجلس كسلطة تشريعية ورقابية في النظام السياسي الكويتي، إلا أن مجلس الأمة استطاع ترسيخ مفاهيم توزيع السلطة والمشاركة في صنع القرار في دولة حديثة الخبرة في العملية الديمقراطية مثل الكويت.
- يلاحظ أنه عبر تاريخ الكويت كان الاتفاق على توجهات السياسة الخارجية للدولة هو السمة الغالبة على العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة، ولم يحدث أن وقع تناقض في الرؤى السياسية سواء تجاه علاقات الكويت وسلوكها السياسي الخارجي أو فيما يتعلق بالمعاهدات التي عقدتها مع غيرها من الدول. إلا في حالات نادرة حاول المجلس فيها أن يفرض على الحكومة نهجاً خاصاً في السياسة الخارجية.
- تعتبر دولة الكويت من أكبر الداعمين لدولة فلسطين في كافة المنظمات والمحافل الدولية دون استثناء، ايماناً منها بأن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى والمركزية، وهو ما تجلى بالسعي الكويتي الحثيث لدفع العالم للاعتراف بدولة فلسطين.

ثالثاً: التوصيات:

- يجب أن تبقى القضية الفلسطينية قضية عربية وإسلامية وأن يتم مواصلة الدعم والتأييد المناسب لها في كافة القطاعات السياسية والاقتصادية من قبل العرب والمسلمين.
- يجب أن يتم تعليم مراحل التطور التي مرت بها القضية الفلسطينية وجذورها في المدارس والجامعات العربية والإسلامية، ويجب يجب أن تستمر دولة الكويت ومجلس الأمة الكويتي فى دعم للقضية الفلسطينية حتى يتم تحرير فلسطين من الإحتلال.
- ضرورة أن يتم تشكيل لجنة سياسة خارجية عربية من وزراء الخارجية العرب للعمل على دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١) الكتب:

- بسيوني، هبة الله أحمد خميس (٢٠١٢): فلسفة العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- الجاسم، محمد عبد القادر (٢٠١٧): الكويت: مثلث الديمقراطية، القاهرة، مطبعة الشروق.
- جمال، عبد المحسن يوسف (٢٠١٤): المعارضة السياسية في الكويت، الكويت، دار قرطاس.
- الجمل، يحي (٢٠١٣): النظام الدستوري في الكويت مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة، مطبوعات جامعة الكويت، كلية الحقوق والشريعة، الكويت.
- حسن، عبد الفتاح (٢٠١٥): مبادئ النظام الدستوري في الكويت، بيروت، دار النهضة.
- سلامة، رمزي؛ والشمري، حمدان مجزع؛ والمطيري، نايق خلف (٢٠٠٦): مجلس الأمة ودوره في الدبلوماسية البرلمانية، دوليا وإقليميا وعربيا وإسلاميا، مكتبة جبر الأحمد المركزية، إدارة البحوث والدراسات، الكويت.
- الشمري، حمدان (٢٠١٢): دراسة حول عمر الحكومات في دولة الكويت، الأمانة العامة لمجلس الأمة.
- صادق، الأسود (١٩٨٦): علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، العراق، منشورات جامعة بغداد، الطبعة الأولي.
- الصالح، عثمان عبد الملك (٢٠٠٣): النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الكويت، مؤسسة دار الكتب.
- الصالح، عثمان عبد الملك (٢٠١٥): ميكانيكية العلاقة بين السلطات في النظام السياسي الكويتي: دراسة نظرية تطبيقية، الكويت، جامعة الكويت، كلية الحقوق
- طاهر، أحمد (٢٠١١): الحياة السياسية الكويتية، رؤية مستقبلية نحو مدخل دستوري قانوني للإصلاح، سلسلة الإصدارات الخاصة، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد ٣٣.
- الطائي، مصطفي حميد؛ وأبو بكر، خير ميلاد (٢٠٠٧): مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولي.
- عبد الفتاح، محمد (٢٠٠٢): اتخاذ القرارات التنظيمية، ياسين للخدمات المكتبية والطلابية، عمان، الأردن.
- الكيالي، عبد الوهاب (١٩٩٠): الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- محمد، علي محمد (١٩٨٥): السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

- المزروعي، محمد سالم عبيد (٢٠١٤): التطور السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينات: دراسة مقارنة في دور المؤسسة التشريعية، القاهرة، دار الفكر الجامعي.
- المقاطع، محمد عبد المحسن (٢٠٠٨): الوسيط في النظام الدستوري الكويتي ومؤسساته السياسية، الطبعة الثانية، جامعة الكويت.
- المنيس، هناء ربيع (٢٠١٦): مجلس الأمة: قراءة في الدستور واللائحة، الكويت، إدارة البحوث والدراسات في الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي.
- النقيب، خلدون (٢٠١٥): صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، بيروت: دار الساقي.

الدوريات:

- إدريس، محمد السعيد (٢٠١٨): الحقوق السياسية للمرأة الكويتية رهن بمستقبل الصراع السياسي في قضايا برلمانية، مجلة الدراسات السياسية. العدد ٣٤.
- بني سلامة، محمد عبد الرحمن (٢٠١٢): التجربة الديمقراطية الكويتية، الجذور الواقع والتحديات وآفاق المستقبل، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد ٩، العدد ١.
- البهو، مجد ميشيل (٢٠١٩): تحليل طبيعة النظام السياسي الكويتي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٢٨٤٩.
- جمال، عبد المحسن (٢٠١٦): تقييم التجربة البرلمانية في الكويت، السياسة الدولية، العدد ١٢١.
- خلف، محمود (٢٠٠٢): الصلاحيات والأدوار الدبلوماسية لأجهزة الدولة الأردنية في النظرية والتطبيق، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد ٤، العدد ١٣.
- سليمان، حسام الدين محمود؛ المرسي، إبراهيم العدل؛ الدوداني، محمد محمود محمود (٢٠٢٠): عوامل قيام مجلس الأمة التشريعي في الكويت، مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، كلية التربية، العدد ٢٢٥.
- الشايجي، عبد الرزاق (٢٠١٢): انتخابات مجلس الأمة الكويتي، تحليل ونتائج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٧٢.
- الشايجي، عبد الله خليفة (٢٠١٩): خصوصية الديمقراطية الكويتية دليل لنتائج مجلس الأمة الكويتي ونظرة إستشرافية لمستقبل الديمقراطية الكويتية، الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد ٢٤، العدد ٩٣.
- الصباغة، حسين علي (٢٠١٥): النظام البرلماني في دولة الكويت الواقع والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢٤.

- العجمي، هادي عايض (٢٠٢٠): مؤشرات الاستقرار السياسي في الكويت في الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٩، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مجلد ٣٤، العدد ٣.
- فتاح، علي حسن يوسف (٢٠١٨): دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة زاخو، العراق، العدد ٤٣٣.
- المديرس، فلاح (٢٠١٣): التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٤).
- مقاطع، محمد عبد المحسن (٢٠١٨): الاستجواب البرلماني للوزراء في الكويت، مجلة الحقوق، جامعة الكويت المجلد ٢٦، العدد ٣.
- يوسف، الصباح (٢٠١٥): نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد٤٢.

الرسائل العلمية:

- الحسيني، عبد العزيز عقيل (٢٠١٩): التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في دولة الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٦– ٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت.
- خلف، طيبة (١٩٨٦): التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة البصرة.
- الراجحي، مناور بيان (٢٠١٨): التحقيق البرلماني وتطبيقاته في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون العام، عمان، جامعة الشرق الأوسط.
- الرشيدي، عبد الله عايض (٢٠١٤): القبيلة والدين وأثرهما في عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- الرشيدي، عبد الله عايض (٢٠١٧): الحياة السياسية في الكويت خلال الفترة ١٩٦١ حتى ١٩٩٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت.
- الزبيدي، نادية سعد (٢٠٢١): مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتطبيع مع إسرائيل ١٩٩٣–٢٠٢٠، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك.

- شتي، إبراهيم محمد (٢٠١٨): دور البرلمان في السياسة الخارجية، دراسة حالة دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية من الفترة ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٥، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- الشوبكي، بلال محمود (٢٠١٧): التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة حماس نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- العابدين، معو زين (٢٠٠٩): المعلومات كألية لرسم السياسات العامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، الجزائر.
- العتيبي، أحمد مناحي مرزوق (٢٠١٧): العلاقة بين السلطات وأثرها على الاستقرار الحكومي في دولة الكويت ٢٠٠٦-٢٠١٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت.
- العتيبي، علي دعيج مسعود (٢٠٠٥): الإصلاح السياسي في دولة الكويت: المتطلبات والإحتمالات، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، الأردن.
- العتيبي، منلور عبد اللطيف (٢٠١٣): الحراك السياسي وأثره على الاستقرار في دولة الكويت ٢٠٠٦-٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط.
- العتيقي، هدى عماد (٢٠٠٦): مناقشة مسألة نشأة الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، كلية الآداب.
- العجمي، سالم ماضي (٢٠١٨): النظام الدستوري للوزارة في النظام البرلماني وتطبيقاته في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط.
- العجمي، سعيد محمد ظافر (٢٠١٣): دور مجلس الأمة في الحياة السياسية الكويتية بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- العدواني، راكان أيوب علي (٢٠١٧): الدور التوعوي السياسي للهيئة المستقلة للانتخاب وأثره على الناخب الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية.
- العدواني، عبد الله مطلق (٢٠٠٦): دور مجلس الأمة في السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية.
- عفاف، كمال حسان (٢٠١٩): موقف الكويت من القضية الفلسطينية من الإنتفاضة الفلسطينية الأولى حتى حرب الخليج الثانية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس.
- محمد، حنان السيد (٢٠٢١): الكويت والصراع العربي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمياط.

- مطر، طه فراج (٢٠٠٩): التنشئة السياسية وخصائص الشخصية كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزقازيق، مصر.
- المطيري، حسين سعدون غانم (٢٠٢١): الحياة البرلمانية في الكويت والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Callaway, R., and Matthews, G., (2018): Strategic US foreign assistance: the battle between human rights and national security, Burlington, Ashgate.
- Carothers, T., (2017): Aiding democracy abroad: the learning curve, Washington, DC, Carnegie Endowment for International Peace, cop.
- Charles, F., (1989): Systemic Disequilibrium, Foreign Policy Role, and the Power Cycle: Challenges for Research Design", Journal of Conflict Resolution, Vol.33, Issue. 3.
- Charles, H., (2018): Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign policy, International studies quarterly, no 34.
- Clifton, M., and Athers, N., (2010): Are Economic Sanctions a Substitite for the Use of Force?,Research Gate ;Rice University, pp.4.5
- David, E., (1969): A Framework for political Analysis, Englewood cliffs", N.J. Prentice Hall.
- Demir, S., (2015): The Kuwait Fund and the political economy of Arab regional development, New York: Praeger.
- Doing, B., (2014): Economy Profile: Kuwait, the International Bank for Reconstruction and Development, the World Bank, Washington DC, USA.
- European Development Fund, (2011): Multilateral Aid Review: Assessment of the European Development Fund (EDF).
- George, M., (2015): A Theory of Foreign policy, New York, Praeger.
- Hermann, C., (2017): Changing Course: when Governments Choose to Redirect Foreign Policy, International Studies Quarterly, no 34.
- Holsti, J., (1970): National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy. International Studies Quarterly, Vol. 14, No. 3, pp 233-309.
- Holsti, K.J., (2015): International politics: A Framework for Analysis 2nd Edition London, prentice Hall.
- Howes, S., (2015): an overview of aid effectiveness determinants and strategies, Australian National Audit Office.

- James, R., and Moral, F., (2016): Systematic Analysis and Scientific Consciusness in foreign policy Research, In Austin Ranny, Ed Political Science and public policy (Chi-cago, Markham).
- Janku, A., (2016): The North-China Famine of 1876-1879: Performance and Impact of a Non-Event, In: Measuring Historical Heat: Event, Performance, and Impact in China and the West, Symposium in Honor of Rudolf G. Wagner on His 60th Birthday, Heidelberg, November 3rd-4th.